

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس-تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها

الضَرْف

بين التحويل والتصرف

تكريماً للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفافس 21-22 أكتوبر 2009

إشراف: عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

الصرف

بين التحويل والتعريف

تكريما للأستاذ الطيب البكوش

وقائع الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات

صفاقس 21-22 أكتوبر 2009

إشراف : عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010



المحتوى

5 مقدمة
13 المقدمة الخاتمة
15 سيرة ذاتية
25 الصيغية وموضوعها
	<i>عبد الحميد دباش</i>
45 الميزان الصرفي بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة
	<i>رزيق بوزغاية</i>
69 جدلية الشكل والدلالة في الصيغية العربية
	<i>نواري سعودي</i>
85 الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى وقضية أصل الاشتقاق ..
	<i>محمد الصحبي البعراوي</i>
	مبادئ التحليل الصرف - صواتي العربي القديم بين الوقائع
103 الصوتية والسياقات الصرفية
	<i>مصطفى بوغاني</i>
	أبعاد التفاعل الصرف - صواتي في الإنجازات والإدراكات
125 اللغوية العربية: مقارنة لسانية معرفية
	<i>هدى بلمكي</i>
145 الجذور في العربية: دراسة مستقلة القطع
	<i>مولدي اليحياوي</i>
159 الوحدات الصرفية ووظائفها الدلالية في اللغة العربية
	<i>صالح سليم الفاخري</i>
179 الصيغية بين شكل البنية ودلالة الشكل
	<i>الحبيب النصراوي</i>

- 205 أثر علم الصرف في منهج ترتيب المداخل المعجمية في القواميس العربية
محمد الغريبي
- 227 الكلمة ونظام الوحدات القياسية
مراد بن عياد
- 251 ما حظ الفعل الماضي من البناء؟
عبد الحميد عبد الواحد
- 265 "جريان الحدث" في الفعل
رضا الطيب الكشو
- 289 منزلة الوزن الصرفي بين الوزن العروضي والوزن التصغيري
محمد عبد الجبار بوشعالة
- 305 التقابل اللغوي في تصريف الأسماء والأفعال وما يطرأ عليها من تغيرات بين العربية والإنجليزية
أسماء أحمد
رشيد المومني
- 325 برنامج المحلل الصرفي الآلي للعربية : الصياغة والإشكاليات ...
صالح الماجري
وبشير الورهاني
- 341 كشف وإصلاح أخطاء التّطابق في نصوص عربية غير مشكولة .
مكرم بوجلبان
شفيق علولو
لمياء هدريش بلغيث

ما حظّ الفعل الماضي من البناء؟

عبد الحميد عبد الواحد^(*)

إنّ الفعل في النظرية النحوية العربية القديمة هو "كلّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان"⁽¹⁾. والاقتران بالزمان من أهمّ خاصيات الفعل للتمييز بينه وبين الاسم، بل بينه وبين الحرف. ومما يميّز الفعل من الاسم في تصريفه أيضا لحوق ضمائر الرفع البارزة المتعلقة به، وذلك ممّا يؤكّد اتصال الأفعال بالفاعلين.

وفي التقدير يعتبر الفعل الماضي، عند جمهور النحاة، مبنياً وإنّ عدّه بعضهم شبه معرب لأسباب سنشير إليها لاحقاً، والبناء حالة ملازمة للكلمة تخالف حالة الإعراب. وهو في نظر النحاة لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة⁽²⁾.

ويقضي البناء أن يكون الوقف في القياس على السكون، ولا يحرك الساكن إلا لعلّة. ويؤكّد ابن يعيش هذا الرأي بقوله: "إذا وجدت مبنياً ساكناً فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه، لأنّ ذلك مقتضى القياس، فإن كان متحرّكاً فلك أن تسأل عن سبب الحركة، وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات"⁽³⁾.

إنّ محاولة الإجابة عن السؤال المثبت في العنوان أعلاه يدفعنا إلى إعادة معالجة مسألة بناء الفعل على النحو الذي تقرّه النظرية النحوية العربية القديمة، مستفيدين في هذه الحالة من بعض التوجّهات اللسانية الحديثة، ممّا وصل إليه الدرس اللساني. والاستفادة حاصلّة في هذا المجال ممّا يعرف بالصيغمية الإعرابية La morphologie flexionnelle .

الصيغمية الإعرابية

إن كانت الصيغمية بصفة عامّة تهتمّ بأبنية الكلمات أو بالصياغم les morphèmes المكوّنة لها، فإن الصيغمية الإعرابية تهتمّ بالتغيّرات الطارئة

(*رئيس وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها. بكلية الآداب والعلوم الانسانية. جامعة صفاقس. تونس. abdelhamid.abdelwahed@yahoo.fr

(1) ابن يعيش: شرح المفصل. ج. 7 ص 2

(2) ابن يعيش: شرح المفصل ج 3 ص 80 .

(3) ابن يعيش: شرح المفصل ج 3 ص 82.

على الكلمة، باعتبارها تغيّرات صرفية أو تركيبية. وذلك من نحو ما يظهر في تصريف الأفعال أو الأسماء. والصيغية الإعرابية مجال يختلف عن مجال الصيغية الاشتقاقية *La morphologie dérivationelle* التي هي أقرب إلى الوحدات المعجمية الدالة *Les lexèmes*. ومن باب المقابلة فإنّ الصيغية الإعرابية تهتمّ بالمقولات الصرفية أو النحوية عموماً، في حين تهتمّ الصيغية الاشتقاقية بتوليد الكلمات أو الوحدات المعجمية الدالة⁽¹⁾. و من المسائل الإعرابية المتعلقة بتصريف الكلمات تصريف الأفعال، وذلك بالنظر إلى الوحدات الصرفية أو الصياغ الملحقة بها، والنظر في وظيفة الصياغ النحوية أو الصرفية.

وليس خافياً أنّ هذه الصياغ ممّا يصيب آخر الكلمة أو بدايتها. وهي تحمل معاني مقولية، ولا شكّ، كالجنس والعدد والزمن والجهة والوجه وغير ذلك⁽²⁾.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ للصيغية الإعرابية منهاجاً يتوخّى في التحليل ومقاربة تصريف الأسماء والأفعال، وهو منهج يعتمد على توزيع الوحدات الصرفية في الكلمة المتصرفّة، وذلك بالنظر إلى الاستبدالات الممكنة، ممّا يدفع الباحث إلى النظر في هذه الوحدات في نطاق الأقسام المتوافقة، أي التي تظهر في السياقات نفسها في كلّ مرّة. وللتدليل على هذا لو أخذنا تصريف الفعل في العربية مثلاً لألفيناها قائماً على نوع من التوازي يظهر من خلاله الجذع *le radical* من جهة، والعلامات الإعرابية الدالة من جهة ثانية. وممّا يجعلنا نقرّ بأنّ الفعل في العربية قائم على قسمين، أحدهما ثابت وهو الجذع، وثانيها متغيّر وهو العلامات الضميرية الدالة على المقولات التصريفية التي تمت الإشارة إليها.

جذع الفعل

بغاية تصريف الفعل في صيغة الماضي المبني للمعلوم عمدنا إلى إعادة النظر في هذا التصريف بغاية تعميق المسألة ومزيد حسن تمثيلها.

ولعلّ ممّا يستحقّ الاهتمام كمدخل لهذا المبحث أن نشير إلى أهمية الجذع باعتباره مفهوماً غامضاً أو غير موجود في الدراسات اللسانية العربية القديمة، وإن وجد ما يقابله في الحقيقة أو يشبهه وهو البناء أو البنية. وبنية الكلمة على حدّ عبارة الأستراباذي هي " هيأتها التي يمكن

1) Isambert, J.P. « Cours de morphologie » p. 1-2

2) Poiteau, J. : « Morphologie flexionnelle ».

أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه⁽¹⁾.

ومفهوم البنية، وعلى وجه التقريب، لا يختلف في الحقيقة عن مفهوم الجذع، باعتباره مقومًا أساسيا من مقومات الكلمة أو الفعل بوجه خاص. والجذع في الفعل المتصرف يقوم على ما يعرف بالجزر La racine أو الحروف الأصول، مضافا إليه الحركات اللازمة لتحقيق البنية المفترضة. وحتى يتحقق الجذع في أبنية الأفعال المتصرفة لا بد أن تتضاف إليه اللواحق اللازمة التي هي عبارة عن علامات ضميرية تلحق تصريف الفعل في جميع حالاته.

ولا يفوتنا أن نشير في ما يتعلق بهذا الأمر إلى أن بعض اللسانيين المحدثين يمثلون للجذع بثلاثة صياغ مستقلة هي الجذع (أو الحروف الأصول) أولا، والمجموعة الحركية ثانيا، والصيغة أو النموذج المتكوّن من الجذور والحركات ثالثا⁽²⁾. وأن بعض اللسانيين الآخرين يقسمون الجذع إلى طبقات هي طبقة الصواتم، والطبقة الهيكلية، وطبقة الصوائت⁽³⁾.

و ليس بعيدا عن هذا التصوّر ما سبق أن أشرنا إليه بشأن البنية أو البناء في النظرية النحوية القديمة. وإذا كانت التصورات الحديثة التي أشرنا إليها منذ حين قائمة على ثلاثة مستويات أو ثلاث طبقات، هي طبقة الصواتم، والطبقة الهيكلية، وطبقة الصوائت، فإن النظرية القديمة تتحدّث عن طبقتين، وما البنية الا نتاج ضمن هاتين الطبقتين، وهما الحروف الأصول، والحروف الزائدة إن وجدت من جهة، والحركات من جهة ثانية. وإذا كانت الطبقات الثلاث في الحديث تشكّل الجذع لا محالة، فإن النظرية القديمة تعتبر البنية ما تكوّن من طبقتين. ومن هنا نتبيّن مدى التوافق الحاصل بين المفهومين القديم والحديث، أي بين الجذع والبنية، وإن اختلفا نسبيا في مكوناتهما.

إنّ الإقرار بوجود الجذع في تصريف الفعل الماضي، وبالنظر إلى هذا التصريف، حسب الضمائر المختلفة، وذلك تبعا للجنس والعدد والشخص، يقودنا إلى تمثّل تصريف الفعل "كتب" مثلا على النحو التالي :

(1) الأسترابادي: شرح الشافية ج 1 ص 2

2) Mc Carthy , J. : «Aprosodic theory of Nom - concatenative morphology»

3) Hudson, Grover : « Arabic root of pattern morphology »

المفرد	المثنى	الجمع
كَتَبَ	كَتَبَا	كَتَبُوا
كَتَبَتْ	كَتَبَتَا	كَتَبْنَ
كَتَبْتُ	كَتَبْتُمَا	كَتَبْتُمْ
كَتَبْتِ	كَتَبْتُمَا	كَتَبْتُنَّ
كَتَبْتِ		كَتَبْنَا

تصريف الفعل الماضي

لا يخفى أنّ هذا التصريف الذي ضبطناه، هو تصريف يوحى بتصريف الفعل "كتب" تبعاً لصيغة الماضي، أو الزمن الماضي، وتبعاً للبناء للمعلوم، وتبعاً للضمائر المختلفة: المفرد والمثنى والجمع والملتكم والمخاطب والغائب والمذكر والمؤنث.

ومن خلال هذا التصريف يمكننا تبين الجذع "katab" واللواحق التابعة له. وما الجذع في هذا التصريف إلا هيكل قائم الذات يتكوّن من الحروف الأصول والحركات، والحروف الأصول متغيرة تبعاً لتغير الأفعال. والأفعال متغيرة بالنظر إلى أنّها كلّ قائم الذات تبعاً لتغير المعاني المستفادة من الفعل في حدّ ذاته، ذلك أنّ الصيغة ثابتة بانتمائها إلى قسم معيّن من أقسام الفعل المجرد، أي فعل أو فعل أو فعل، وأنّ كلّ بنية من هذه الأبنية تضمّ طائفة كبيرة من الأفعال تختلف باختلاف المعنى، واختلاف خصائصها التركيبية والدلالية.

بنية الكلمة

بنية الاسم أو الفعل في العربية على ما بيّنا قائمة على الحروف الأصول (والحروف الزائدة إن وجدت) والحركات، وهذا دون اعتبار لما يتبع الحرف الثالث من الثلاثي، أو الرابع من الرباعي، أو الخامس من الخماسي. وهذا يعني أنّ ما يتبع الحرف الأخير من الفعل أو الاسم هو من باب الإعراب أو البناء. بهذا التصوّر، كما يقول الأسترابادي إنّ "جمل" و"جمل" و"جملاً" هي على بناء واحد. وأنّ هذا البناء يتكوّن من حرف أصليّ أول وفتحة، وحرف أصليّ ثان وفتحة، وحرف أصليّ ثالث دون اعتبار لحركته، بل إن الأسترابادي يذهب إلى أكثر من هذا، فيعتبر كلمة "جمل" هي على هيئة أو شاكلة "ضرب". وإذا كان التتوين أو حركة آخر الاسم دالة على الإعراب، فإنّ الفتحة التابعة للحرف الأخير من الفعل، سواء كان ثلاثياً أو رباعياً، مجرداً أو مزيداً، هي دالة على البناء.

من خلال كلّ هذا نوّكد من جديد على مدى التقارب الحاصل في التصوّر بين الجذع في اللسانيات الحديثة، والبنية أو البناء في النظرية النحوية العربية القديمة.

تصريف الفعل الماضي وعلامات الضمائر الملحقة به

باعتقاد هذا التصوّر المتعلق بالحديث أو القديم على حدّ سواء، فإننا نعيد النظر في تصريف الفعل "كَتَبَ" مجدّداً ونضبطه بالكيفية التالية:

المفرد	المثنى	الجمع
katab+a	katab+ā	katab+ū
katab+at	katab+atā	katab+na
katab+tu	katab+tumā	katab+tum
katab+ti	katab+tumā	katab+tunna
katab+ta		katab+na

و ذلك بالفصل بين جذع الفعل المتصرّف والعلامات الملحقة به. هذه العلامات في تقدير علماء الصرف أو النحاة عموماً هي في أغلبها ضمائر دالة على المتكلم والمخاطب والغائب، ودالة في الآن نفسه على الجنس والعدد. ولا تستثنى من هذه الحالات إلا صيغتا "كَتَبَ" و"كَتَبْتَ". صيغتان تعتبر إحداهما ملحقة بالثانية. و"كتب" هي الأصل، وهي مبنية على الفتح، والضمير فيها (في حالة عدم وجود الفاعل الظاهر) ضمير مستتر تقديره "هو". وبالكيفية نفسها نتعامل مع "كتبت"، إذ التاء فيها، بالرغم من شبهها بتاء "كتبت" و"كتبت" هي تاء ساكنة وهي حرف دالّ على التانيث، وليست ضميراً مطلقاً، وإثما الضمير فيها مستتر مثلما هي الحال في "كَتَبَ".

وبالنظر إلى التصورات التي تمثلها علماء الصرف القدامى في الصلّة القائمة بين بنية الفعل والعلامات الملحقة بها، يُعتبر الفعل الماضي مبنياً، خلافاً للفعل المضارع المعرب. وبناء الفعل عندهم يكون على الفتح والسكون والضمّ. والبناء على الفتح هو الأصل، والإسكان والضمّ، كما يقول ابن يعيش، عارض فيها. ذلك أن الإسكان في لام الفعل عارض كي "لا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع حركات لوازم"⁽¹⁾. وأمّا الضمّ فهو

(1) ابن يعيش: شرح المفصل. ج. 7 ص 5

عارض أيضا لاتصاله "بالواو التي هي ضمير جماعة الفاعلين المذكورين... لأنّ الواو هنا حرف مدّ لا يكون ما قبلها إلا مضموما".⁽¹⁾

والحاصل من كلّ هذا أنّ البناء ليس واحدا بل أبنية عدّة، وهذا بالرغم من إقرار علماء الصرف (أو النحاة) بأنّ البناء هو لزوم حالة واحدة لا تتغيّر. أمّا أن يكون البناء حالات فهذا يدعو إلى إعادة النظر في المسألة وتقليبها على أوجهها المختلفة.

إنّ الفعل الماضي، بالنظر إلى ما سبق ذكره، مبنيّ باتفاق. ولكن إذا ما وضعنا الماضي موضع مقارنة مع المضارع والأمر من جهة، ومع الاسم من جهة ثانية، فإنّه يمكننا الخلوص إلى بعض العناوين الفرعية التالية.

حالات الفعل الماضي وبنائه

يقول النحاة إنّ الأصل في الأسماء أن تكون معربة، وما جاء منها مبنيًا فلعله طارئة. وأنّ الأصل في الأفعال البناء، وما جاء منها معربا فلعله أيضا. ويقول الزجاجيّ في هذا الصدد: "كلّ اسم رأيت معربا فهو على أصله، وكلّ اسم رأيت غير معرب فهو خارج عن أصله. وكلّ فعل رأيت مبنيًا فهو على أصله، وكلّ فعل رأيت معربا فقد خرج عن أصله. والحروف كلّها مبنيّة على أصولها"⁽²⁾. ونقل عن الخليل وسيبويه وجميع البصريين، كما يقول الزجاجيّ: "المستحقّ للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحقّ للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل ثمّ عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت (مشابهة الحرف)، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت (مضارعة الأسماء)"⁽³⁾.

هذا هو الحكم في الأسماء والأفعال والحروف، والحكم المتعلّق بالإعراب والبناء، والتداخل الحاصل بينهما، إذ يمسّ الإعراب الاسم والفعل على حدّ سواء، ولكّنه يمسّ الاسم بالأصالة والفعل بالتبعية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى البناء، إذ الأصل فيه هو الفعل والفرع هو الاسم.

ومن خلال كلّ هذا نقرّ بأنّ الأفعال مبنيّة في الأصل، وما جاء المضارع منها معربا إلا لمضارعة الأسماء. وهذه المضارعة تعود إلى

(1) المرجع نفسه. ص. 6

(2) الزجاجيّ: الإيضاح في علل النحو. ص. 77

(3) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

أسباب صرفية بنيوية من جهة، وإلى أسباب تركيبية أو إعرابية من جهة ثانية. والأسباب الأخيرة لا تلزم الفعل المضارع وحده، وإنما تمسّ الفعل الماضي أيضا، ومنها :

- أن الفعل المضارع معرب بالنظر إلى اللواصق الملحقة بآخره وعدم التزامه بحالة واحدة، ولعلّ هذا ممّا ينطبق على الماضي في اختلاف حالات بنائه.

- وهو معرب أيضا بالنظر إلى الوسم الإعرابي المتحقق في الفعل والاسم على حدّ سواء، وذلك من نحو المشابهة بين "ولدان" و"يكتبان" مثلا أو "مسلون" و"يكتبون" أيضا، مع الاختلاف في تقدير هذه اللواصق في الحالة الأولى والحالة الثانية، والمعاني النحوية المستفادة منها.

- التوافق في البنية بين الاسم، (و على وجه الدقة اسم الفاعل)، والفعل المضارع، وذلك في ما يتعلق بعدة الحروف والحركات والسكنات، فـ"يضرب" هي على شاكلة "ضارب" و"يُكرم" على شاكلة "مُكرم" و"يُدحرج" على شاكلة "مُدحرج".

- التوافق في الشيوخ والتخصيص. فالفعل يصلح للحال والاستقبال مثلما يصلح الاسم للتكثير والتعريف مثلا.

- دخول لام التوكيد على الفعل المضارع وعلى الاسم على حدّ سواء، وذلك من نحو قولنا:

إنّ زيدا لقائم

إنّ زيدا ليقوم

- اشتراك الفعل المضارع والاسم في الرفع والنصب وإن اختلفا في حالتَي الجرّ المتعلّق بالأسماء، والجزم المتعلّق بالأفعال المضارعة.

- التوافق في التوزيع، أي وقوع الفعل المضارع موقع الاسم، وذلك من نحو قولنا:

هذا رجل قائم

هذا رجل يقوم

إنّ ما ينطبق على الفعل المضارع ألا يكون انطباقه على الفعل الماضي واردا وعلى الأقلّ في بعض وجوهه، أو لا يقبل الفعل الماضي التوزيع ذاته، الذي سبق أن أشرنا إليه، في الاسم والفعل المضارع؟ أو لا نقول :

هذا رجل قام

هذا رجل قائم

هذا رجل يقوم

أو لا يمكن الحديث عن التخصيص والشياع أيضا من نحو ما سبق أن ذكرناه بالنسبة إلى الاسم والفعل المضارع، فنقول: "كَتَبَ" و"ما كتب" و"إن كَتَبَ" و"قد كَتَبَ" الخ..

أو لا يمكن أخيرا اعتبار حالات البناء حالات إعرابية على النحو الذي نجده في الفعل المضارع باعتبار أن بناء الماضي يجيء على الفتح والضمّ والسكون؟

إنّ هذه الاعتبارات التي ذكرناها هو ممّا دفع بعض النحاة إلى القول بأنّ الماضي شبه معرب، أي ليس معربا وليس مبنيا، وذلك بالنظر إلى بعض الحالات التي أوردناها وخاصة بالنسبة إلى توزيع الفعل، ووقوعه خبرا أو صفة أو حالا، وفي تعاقب المعاني النحويّة عليه كالتالي تلازم الفعل المضارع أحيانا، وعليه فنحن نقول:

- زيد قائم وزيد يقوم وزيد قام.

- كان يقوم وكان قام

- مررت برجل يقوم ومررت برجل قام

- جاء الذي أحبه وجاء الذي أحببته.. الخ

إنّ كلّ هذه الحالات التي نعرض لها نريد أن نتبيّن من خلالها الشكّ الحاصل في بناء الفعل الماضي. ولكنّ هذا ليس من شأنه أن يجعلنا نقبل بإعرابه، أو أن نشكّك في قيمة الإعراب في الفعل المضارع.

وإنّما نحن نريد أن نثبت أنّ الفعل الماضي مبنّي لا محالة، ولكنّ بناءه لا يكون على الفتح والضمّ والسكون، وإنّما يكون على السكون وحده. والسكون في هذه الحالات ممّا يلزم جذع الفعل المتصرّف أو الحرف الأخير من الفعل. ويصبح كلّ ما تلا الجذع هو من باب القرائن الدالة. وهذه القرائن ما هي إلا علامات ضمائر. وهذه العلامات فيها ما يتحلّى بالاسميّة، وفيها ما يتحلّى بالحرفيّة. فأما ما يتحلّى بالاسميّة فهو ضمائر متّصلة، جاءت في محلّ رفع، وتقوم بوظيفة الفاعل. وأما ما تحلّى بالحرفيّة فهو لا محلّ له من الإعراب، ممّا يجعله بحاجة إمّا إلى اسم مظهر باعتباره فاعلا أو إلى ضمير مستتر من باب التقدير.

وتعدّ علامات الضمير الحرفيّة في تصرّيفنا للفعل الماضي هي الفتحة في "كَتَبَ"، والفتحة مع التاء الساكنة في "كَتَبَتْ". وتعدّ بقية علامات الضمائر في كليتها ضمائر متّصلة، وإن اختلفت في التقدير بين الصورة اللفظيّة المنطوقة والصورة المرئيّة المرسومة، باعتبار أنّ ألف التنثية فتحة مشبعة، وواو الجماعة ضمة مشبعة.

في ما عدا هذا فإنّ بقية العلامات الأخرى جاءت دالة على ما هي عليه.

حالات بناء الفعل الماضي

وبالنظر إلى كلّ هذا يبقى السؤال مطروحا: لم اعتبر النحاة أنّ الفعل "كَتَبَ" مبنيّ على الفتح، وأنّ صيغة "كَتَبُوا" مبنيّة على الضمّ، في حين أنّ بقية التصاريف في مجملها جاءت مبنيّة على السكون؟

إن ما جعل النحاة يعتقدون هذا الاعتقاد في تصوّرنا هي مبرّرات صوتيّة، وأخرى تركيبية، وإن جاءت في مجملها مضمّنة غير صريحة.

فأما المبرّرات الصرفيّة الصوتيّة فإنّها تتمثّل في عدم اعتبار الفتحة علامة دالة يمكن أن تجيء منفصلة عن الساكن الذي يسبقها، وذلك باعتبارها حركة، والحركة في تقدير النحاة مثلما تشير إلى ذلك تسميتها، لا تكون إلا تابعة للحرف. والحرف في الأصل ساكن، وتحريكه يكون بالفتحة أو الضمة أو الكسرة. والحركة بهذا المعنى صوتيّة يجيء في كلّ حالاته عقيب الساكن.

ومن هذا حصل التمييز بين المتحرّك والساكن. وبهذا الاعتبار أيضا باتت صيغة "كَتَبَ" مبنيّة على الفتح، وأن صيغة "كَتَبَتْ" التاء فيها ساكنة، وهي حرف يدلّ على التانيث، وأن علامة التنثية هي الألف، وهي في الحقيقة فتحة مشبعة، وأن علامة الجمع هي الواو وهي في الأصل ضمة مشبعة.

وأما المبرّرات التركيبية فنتمثّل في علاقة الفعل بالفاعل. فإذا كانت توت وت وتُم وتنا وغيرها ضمائر متّصلة تقوم بوظيفة الفاعل فإنه لا يمكن للفتحة في كَتَبَ، والتاء الساكنة في "كَتَبَتْ" أن تعدّ كذلك لأنها لا يمكن أن تقوم بوظيفة الفاعل. وفي الاستعمال نحن نقول:

جاء الولد وجاءت البنت

وفي التقدير نقول:

جاء ∅ وجاءت ∅

ونقول: جاء الولدان وجاء الأولاد

ولا نقول: *جاء الولدان أو *جاعوا الأولاد

لأنّ في هذين المثالين الأخيرين يصبح لدينا فاعلان: الاسم المضمّر، أي الضمير المتّصل من جهة، والاسم المظهر من جهة ثانية. والقاعدة العامّة في هذا المضمّر تقول: لا بدّ لكلّ فعل من فاعل يلحق الفعل في كلّ حالاته، ولا يمكن للفاعل أن يكون فاعلين، أي لا بدّ أن يكون لكلّ فعل فاعل واحد لا غير.

إن هذه الاعتبارات الصرفيّة الصوتيّة من جهة والتركيبيّة من جهة ثانية، هي التي جعلت النحاة يستبعدون أن تكون الفتحة في "كُتِبَ" ضميراً، أو علامة ضمير، وكذلك تاء التانيث الساكنة أيضاً، وجعلتهم يعتبرون أنّ الفعل الماضي في كل حالاته مبنيّ، وأنّ بناءه يجيء على الفتح والضمّ والسكون، وإن كان الأصل في هذا البناء السكون لا محالة، وأنّ الفتح والضمّ ملحقان به لاعتبارات سبق أن ألمحنا إليها.

بناء الفعل وعلامات الضمائر الملحقة به

بالنظر إلى ما وصلنا إليه، وتبعاً لكل ما ذكر وبإعادة النظر في تصريح "كُتِبَ" نصل إلى الاستخلاصات التالية:

1- أنّ تصريح "كتب" في الماضي لا يختلف عن تصريح كلّ الأفعال الباقية في صيغة الماضي، سواء كانت ثلاثيّة مزيدة، أو رباعيّة مجردة ومزيدة. إذ التصريف واحد في كلّ الحالات، وذلك باعتبار بنية الفعل التي تعدّ جذعاً من جهة، وعلامات الضمائر من جهة ثانية.

2- أنّ علامات الضمائر المشار إليها ما هي إلاّ وسوم إعرابيّة، أو قرائن دالة يتّسم بعضها بالحرفيّة، وبعضها الآخر بالاسميّة. وأما المتّسمة بالاسميّة منها فهي ضمائر متّصلة في محلّ رفع وظيفتها فاعل، وأما المتّسمة بالحرفيّة فهي علامات لا محلّ لها من الإعراب، والفاعل المتعلّق بها في هذه الحالات ضمير مستتر تقديره "هو" أو "هي"

3- أنّ علامات الضمائر المذكورة هي علامات دالة على التصريف، تبعاً للصيغة والجنس والعدد والضمير، وقد تتحمّل مقولات أخرى مثل الجهة والبناء والزمن.

4- أنّ صيغة الماضي في كل حالاتها مبنيّة وأنّ بناءها لا يكون إلاّ على السكون. والساكن في هذه الحالة لام الفعل الساكنة، ولا اعتبار لما يجيء بعد هذا الحرف الساكن إلاّ من باب تقدير اللواحق الملحقة المتّصلة بتصريف الفعل في صيغة الماضي.

5- أنّ هذه العلامات الضميريّة التابعة لجذع الفعل المصرف في صيغة الماضي تتحقّق في الأبنية التالية: حركة مشبعة، أو غير مشبعة، وحرف.

6- أن الإقرار بوجود حرف مسبق بحركة، وهو ما نعبر عنه بتاء التأنيث الساكنة في "كَتَبَتْ" قد يغيّر بعض المفاهيم السائدة في النظرية النحوية العربية القديمة، ذلك أن الحركة، كما هو معلوم لا تسبق الحرف ولا تجيء معه، وإنما هي تتبعه، وتغدو وظيفتها في هذه الحالة تحريك الحرف الساكن. وإن الإقرار بالحركة التي يتبعها الحرف من شأنه أن يغيّر التصوّر المعتبر في أبنية المقاطع في العربية، مما يجعلنا نجزم بوجود المقطع /VC/، ولهذا الأمر ما يبرره، وليس هنا موطن الحديث عنه⁽¹⁾.

7- أما الحركة المشبعة أو غير المشبعة فمما نجده في صنفين من التصاريف في المفرد والمذكر والغائب "كَتَبَ"، وفي المثنى المذكر الغائب والمؤنث أيضا في "كَتَبَا" و"كَتَبَتَا"، وفي الجمع المذكر الغائب في "كَتَبُوا".

8- فأما بشأن الحركة القصيرة فلا تكون إلا فتحة. والفتحة وإن كانت في الاعتبار مستقلة على أنها علامة ضمير ملحق بالجدع، فإنها من الناحية الصوتية هي حركة تابعة للام الكلمة، ولا انفصام بينها وبين ما يسبقها. وبهذا المعنى ومن الناحية الصوتية هي صيغ يفصل بينه وبين جذع الفعل حاجز ضعيف يدلّ على أن هذا الصيغ من تمام الكلمة المنطوقة⁽²⁾.

9- وأما بشأن الحركة المشبعة فهذا مما نجده في "كَتَبَا" و"كَتَبَتَا" و"كَتَبُوا". وبالتالي فإن هذه العلامة الإعرابية لها صورتان: صورة مفترضة وصورة منجزة. فأما المفترضة فهي صورة صوتية مجردة، في حين أن الصورة المنجزة هي الصورة المتحققة المنطوقة، ولا اعتبار في هذه الحالة للرسم المكتوب، إلا من باب أن المكتوب ملحق بالمنطوق.

وألف التثنية في حالة المثنى هي في المستوى النطقي فتحة طويلة، وفي التصوّر الصوتي المفترض هي ألف مع حركة لها من جنسها أي فتحة. والأمر نفسه يقال بالنسبة إلى الضمة المشبعة، إذ هي حركة طويلة

(1) بالرغم من كون الحركة تتبع في كل حالاتها الحرف في السلسلة النطقية، ولا سبيل أن تكون الحركة مع الحرف أو قبله، إلا أننا بالنظر إلى تقطيع الكلمة إلى عناصرها الأساسية المكوّنة لها يتبيّن لنا أن بعض اللواحق أو اللواحق التابعة للكلمة العربية يمكن أن تسبق بحركة وأن تحقق المقطع /VC/ يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى تاء التأنيث في الأسماء التي هي /at/ وفي جمع المونث السالم /at/ وفي النسبة /iyyun/ وفي الأفعال على ما ذكرنا.

(2) لتحليل الكلمة في العربية التجانا في كثير من الأحيان إلى الحواجز التي تشير إليها النظرية التوليدية التحويلية المعيارية وأهميتها في تقسيم السلسلة النطقية. ولقد اصطلح على هذه الحواجز بالضعيفة ويرمز لها ب (+) وهي ممّا يفصل بين الصياغ، والحواجز القوية التي تفصل بين الكلمات ويرمز لها ب (#) والحواجز القوية جدا التي تفصل بين الجملة والجملة ويرمز لها ب (##).

في الإنجاز الصوتي، وهي واو مسبوقه بحركة لها من جنسها في التصور
الوظيفي، وذلك مما يحقق المعادلة التالية:

$$a | = \bar{a}$$

$$uw = \bar{u}$$

هذه أهم الاستخلاصات التي نخرج بها بشأن بناء الفعل الماضي،
وذلك باعتباره مبنياً لا محالة، ولكن بناءه لا يكون إلا على السكون، وهو
الأصل في البناء، وأن بقية حالات البناء التي يذكرها النحاة لا معنى لها
إذا نظرنا إلى تصريف الفعل الماضي نظرة جديدة، وإن أثرت هذه النظرة
على بعض التصورات النظرية السائدة، لا في ما يتعلق ببناء الفعل
الماضي وحده، وإنما في ما يتعلق بمسائل تصريفية صوتية تهتم حقيقة
الحرف والحركة، وحقيقة المقطع في العربية.

قائمة المصادر والمراجع

- الأستراباذي (رضي الدين) : شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزقراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية. بيروت 1982.

- ابن جني (أبو الفتح عثمان): التصريف الملوكي. تحقيق ديزيرة سقال دار الفكر العربي بيروت 1998.

- الرحالي (محمد): تركيب اللغة العربية. مقارنة نظرية جديدة. دار توبقال للنشر الدار البيضاء. المغرب 2003.

- الزجّاجي (أبو القاسم): الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. ط 5 دار النفائس. بيروت 1986.

- ابن السراج (أبو بكر) : الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت 1985.

- عبد الواحد (عبد الحميد): من أصول التصريف. شرح التصريف الملوكي . مكتبة قرطاج ووحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها. صفاقس. تونس 2010.

- عبد الواحد (عبد الحميد): الكلمة في التراث اللساني العربي. مكتبة علاء الدين. صفاقس. تونس 2004.

- عبد الواحد (عبد الحميد): بنية الفعل. قراءة في التصريف العربي كلية الآداب والعلوم الإنسانية. صفاقس. تونس 1996.

- ابن يعيش (موفق الدين): شرح المفصل للزمخشري. دار صادر بيروت (دون تاريخ).

- HUDSON, Grover: "Arabic root and pattern morphology without tiers" in **Journal of Linguistics** n°22 Cambridge University Press 1986.

- ISAMBERT, JP: "la morphologie" [http:// paulisambert.free.fr/notes/seance13.html](http://paulisambert.free.fr/notes/seance13.html)

- Mc CARTHY, Jhon : "A prosodic theory of Non-Concatenative Morphology", in **linguistic Inquiry**. Vol 2 , n°3, 1981 Mit Press , Cambridge.

- POITOU, Jaques : « Morphologie flexionnelle »

<http://j.poitou.free.fr/pro/html/gen/flexion.html>